دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محددات الفكر السياسي للعرب في إسرائيل
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	الازهري، محمد خالد
المجلد/العدد:	ع240,241
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1993
الشهر:	أبريل
الصفحات:	90 - 112
رقم MD:	629127
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر السياسي، النظريات السياسية، السياسة الخارجية، الصراع العربي الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629127

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محدّدات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل

محمد خالد الأزهري

باحث بالمجلس الاعلى للتربية والثقافة والعلوم
بمنظمة التحرير الفلسطينية

الفكر السياسي، بصفة عامة، هو ذلك الانتاج الفكري الذي يسعى الى معالجة الظواهر السياسية وتفسيرها. ويُفترض، من الناحية المنطقية، ان هذا الانتاج، شأنه شأن كل فكر انساني، ليس مجرد تصوّرات واجتهادات نظرية، لكنه يعكس الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي يتبلور في إطارها. وعلى ذلك، فان الفكر السياسي ليس نتاجاً دوغمائياً جامداً، بل ان قيمته تتحدّد بقدرته على التعبير عن خلفية، هي، بطبيعتها، عرضة للتغيّر[١]. كما تتصاعد أهمية هذا الفكر، حين يتمّ تبنّيه من جانب أطر تنظيمية معيّنة داخل الجماعة، بحيث يصبح بمثابة المرشد وأساس المواقف الفعلية.

انطلاقاً من هذا المعنى، هل يمكن الحديث عن فكر سياسي للجماعة الفلسطينية التي تعيش في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨؟

تفترض هذه المعالجة امكان حدوث مثل هذا الامر، بحكم «ان أية جماعة وطنية (أو قومية) لها فكرها السياسي النابع من ظروفها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وان كل مجتمع له خصائصه الذاتية، مهما كان عدد أفراده، لا بدّ له من التأمل في القواعد التي ينبغي ان تحكمه وتنظم أموره»[٢]. كذلك، فانه من الجائز، تماماً، ان تنفرد احدى القوى أو الحركات السياسية، داخل الجماعة الوطنية أو القومية الواحدة، بتصوّرات فكرية ـ سياسية خاصة بها، وإنْ تقاطعت هذه التصوّرات، مع رؤى شبيهة لقوى وحركات أخرىٰ، داخل تلك الجماعة. فليس من الغريب، ان يكون لقوة سياسية أو حتى لجماعة معيّنة، تفسيراتها الخاصة للظواهر السياسية، أو منهجها الخاص في التعامل مع الاشكاليات والقضايا المطروحة على المجتمع. ولهذا، يعتبر الفكر السياسي من أكثر جوانب الفكر الانساني تنوّعاً ونسبية وتعدّداً في المذاهب ووجهات النظر، لأنه يتصل بالقيم والقضايا الأعمق غوراً في حياة الأفراد والجماعات على اختلافهم، كالحرية، والديمقراطية، والقوانين، وكيفية فضّ النزاعات، وتوزيع الثروة داخل الجماعة الواحدة أو بين الجماعات، والعلاقة بين الحكام والمحكومين[٣].

من المتصوّر ان هذا التحليل يصدق، تماماً، على العرب في اسرائيل، كجماعة وطنية ـ قومية، لها أوضاعها وامتداداتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المغايرة للمجتمع الاسرائيلي الحاكم. وقد يكون من المثير، انه يمكن التحدّث، في الوقت الحاضر، عن فكر سياسي للعرب في اسرائيل، له خصائصه المختلفة، نسبياً، عن الفكر السياسي الفلسطيني بالمعنى العام، تأسيساً على ان

هذه الشريحة خضعت، منذ العام ١٩٤٨، لمسار فرعي، مغاير من بعض النواحي، لمسار المجتمع الفلسطيني الأصل. ولكن على الرغم من ذلك، فان حقائق الحياة العربية الفلسطينية الجمعية، بالمعنى التاريخي والثقافي والاجتماعي، كاللغة والتراث والقيم الدينية وكثير من المعايير الأخلاقية والسلوكية، لم تغب، مطلقاً، عن ساحة العرب في اسرائيل، وكذا لأن ثمة مؤشرات تؤكد ان الفكر السياسي لهذه الكتلة السكانية العربية لم ينشأ ويتطوّر بمعزل عن تأثير الرؤى والطروحات التي أفرزتها مسيرة المجتمع العربي الكبير أو المجتمع الفلسطيني الأصل، داخل الارض المحتلة وخارجها بعامة، والفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بخاصة.

وبالنسبة للقضايا محل الاهتمام، فان هناك اجماع على ان العرب في اسرائيل ينشغلون، منذ عام النكبة، بقضيتين أساسيتين: الاولى، هي العلاقة بينهم وبين الدولة، وما يتمخض عنها من أمور، كالمواطنة المتساوية، وحسم الهوية الذاتية، ودرء أخطار عداوة الغالبية اليهودية، والموقف من العقيدة الصهيونية الحاكمة، والحفاظ على الموارد المتاحة من الارض والمياه، الخ. أمّا القضية الثانية، فهي الموقف من مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية[٤]، علماً بأن الموقف تجاه هذه القضية الأخيرة، شكّل، وحده تقريباً، الحلقة المركزية وبؤرة الاهتمام في الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية[٥]، مع إهمال ملحوظ ولفترة ممتدة من جانب هذا الفكر للاشكاليات الخاصة للعرب في اسرائيل.

ان نقطة التحول الرئيسة في الفكر السياسي للعرب في اسرائيل تبدأ بعام النكبة الفلسطينية الكبرى، التي فرضت عليهم، دون سائر قطاعات الشعب الفلسطيني، الوقوع في إسار ظروف لم يعرفها أو يعايشها، مطلقاً، أي قطاع فلسطيني في الشتات أو غيره. ويكفي، في هذا المقام، الاشارة الى ان العرب في اسرائيل، هم الشريحة العربية الفلسطينية الوحيدة، التي تحوّلت بين عشية وضحاها الى أقلية داخل المجتمع الاسرائيلي، أقلية أضحت تحمل الجنسية الاسرائيلية، وكان عليها أن تتعامل، بشكل يومي، مع أطر فكرية وقيمية ومؤسسية معادية لأرومتها العربية الفلسطينية. وكان عليها، من ثم، ان تواجه قضايا مختلفة، الى حدّ كبير، عن قضايا محيطها العربي والفلسطيني على حدّ سواء، وأن تلجأ الى آليات خاصة، وربما مبتكرة، في سبيل التعاطي مع هذه القضايا. ومن هنا تأتي شرعية الحديث عن فكر سياسي خاص بها، وهو ما نحاول الاضاءة حوله في هذا البحث.

الامر الذي لا شك فيه، ان الفكر السياسي، عموماً، يشمل دائرة واسعة من الجوانب والموضوعات والقضايا، ولأنه من غير المحتمل ان يخرج الفكر السياسي للعرب في اسرائيل عن هذه القاعدة، فانه من باب الحيطة والتحديد أن نلفت النظر الى ما يلي:

اولاً ـ ان مقاربتنا للموضوع سوف تركز على الجانبين اللذين أعتبرا الأهم في مشاغل الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وهما مكانتهم في الدولة الصهيونية، والقضية الفلسطينية في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ثانياً ـ ترى هذه المقاربة، أنه يمكن تقصي الفكر السياسي للعرب في اسرائيل من واقع أدبياتهم الفكرية، ومن خلال برامج ومسلكيات ومواقف تنظيماتهم وحركاتهم وقواهم وأحزابهم السياسية. كما انه يمكن تلمس هذا الفكر، عبر متابعة أدبيات ومواقف مسلكيات قواهم ذات الطابع المدني، باعتبار ان الفعاليات المدنية للعرب في اسرائيل كثيراً ما تقيّدت في ممارساتها الفعلية، على خلاف النواحي الشكلية، بقضايا هي، في جوهرها، ذات مضمون سياسي، وذلك إتقاءاً منها واحترازاً للصدام

مع مبادىء اسرائيل، وقيود القوانين ونظام الحكم فيها[٦].

ثالثاً ـ تفترض هذه المقاربة، أن القوى الفاعلة للعرب في اسرائيل، وهي تعبّر عن رؤاها وفكرها السياسي كانت، وما تزال، على دراية عميقة بالشروط والقيود والظروف الموضوعية (المحدّدات) التي تحيط بوجودها داخل المجتمع الاسرائيلي الحاكم. وكانت، أيضاً، تراقب حدود المسافة التي يمكنها ان تعمل وتطرح أفكارها في إطارها. وقد يستفاد من ذلك، أنه يصعب متابعة تطور الفكر السياسي لهذه القوى بمعزل عن «تطور المحدّدات» التي تبلور، في ظلها، هذا الفكر. ولا ينبغي ان يفهم من ذلك، أن الفكر السياسي عند العرب في اسرائيل اتخذ وضعية رد الفعل والانصياع للشروط المحيطة به، فثمة مؤشرات على أنه كان، أيضاً، فكراً مبشراً ومبادراً، ساهم، بجرأة، في تقديم المفيد والجديد بالنسبة للقضايا محل الاهتمام، وعمل على اختراق القيود التي سعى المجتمع الصهيوني الحاكم لفرضها عليه.

رابعاً ـ تأسيساً على النقطة السابقة، فان المنهجية المقترحة لهذه المقاربة تقوم على تحري الفكر السياسي للعرب في اسرائيل في ضوء تطور مناخه الموضوعي. ولما كانت ملامح هذا المناخ، من مختلف الابعاد، نالت قسطاً غير قليل من التأصيل الفكري والبحثي، فان مقاربتنا سوف تكتفي بعرض مقتضب لهذه الملامح، بينما سيتركز الجهد على العلامات الفارقة منها، والتي يفترض أنها أسهمت في نشأة وتكوين رؤى العرب في اسرائيل تجاه القضيتين الاساسيتين موضع الاهتمام، أي مكانتهم في الدولة والموقف من القضية الفلسطينية ـ الأم. بتعبير آخر، فان المقاربة سوف تتعرض، في نقاط متوالية لأوضاع العرب في اسرائيل من نواحٍ أساسية مختلفة، لكن هذا العرض لن يتمّ من منطلقات وصفية تفصيلية لهذه الاوضاع بحد ذاتها، وإنما ينصب الاهتمام على تداعيات كل منها على الفكر السياسي، كونها تشكل المحدّدات التي نشأ هذا الفكر وتطوّر في كنفها.

الفكر السياسي في بيئته القانونية ـ السياسية

تعتبر الاطر القانونية ـ السياسية في منظومة الحكم الاسرائيلي من أبرز العوامل المؤثرة في مسيرة الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وخاصة في شقه المتعلق بقضية مكانتهم السياسية في الدولة، وعلاقاتهم بمجتمعها. فمنذ اللحظات الاولى لعام النكبة، وجد هؤلاء أنهم أصبحوا خاضعين لأحكام ذات طبيعة خاصة، لم يعتادوها البتة، في ظل أي نظام حكم سبق وأن مر عليهم. لقد ظهرت دلائل التمييز ضدهم في متون الوثائق الاساسية للدولة، وهي وثيقة الاستقلال للعام ١٩٤٨، وقانون العودة وقانون الجنسية والمواطنة للعام ١٩٥٠، ثمّ تأكد التمييز في الابقاء على أنظمة الطوارىء البريطانية التي كان معمولاً بها في السابق، بما احتوت عليه من اجراءات للاعتقال الاداري والنفي وتقييد حرية التنقل وفرض الاقامة الجبرية ولجم حرية التنظيم وحرية التعبير الفكري والديني. وأقترن ذلك كله، بتطبيق الحكم العسكري على «الاقليات» العربية في الدولة حتى العام ١٩٦٦، وبالاعتماد على التراث اليهودي كمصدر نهائي للتشريع وإصدار الاحكام، حين يعجز الجهاز القضائي عن البت في احدى القضايا بناء على التشريع والمقارنة[٧]. ولتعبير «الأقليات» مغزاه في هذا السياق؛ إذ لم تعتبر اسرائيل ان العرب أقلية واحدة، وإنما هم عندها مسلمون ومسيحيون ودروز وحضر وبدو، الخ. وفي محاولة منها لنزع الصفة القومية عنهم، عملت على تكريس ملامح قانونية مختلفة لكل من هذه «الأقليات»، ويمثل موقفها من «الدروز» حالة مميّزة في هذا الميدان[٨].

لقد تحدثت وثيقة استقلال اسرائيل عن «ضمان المساواة وحرية الدين والعقيدة واللغة

والتعليم والثقافة بغض النظر عن الأصل والجنس، الخ»، وناشدت «السكان العرب في اسرائيل ان يشاركوا في بناء الدولة، على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب في جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة». وبالرغم من ذلك، اعتبرت الوثيقة ان «اسرائيل دولة الشعب اليهودي»[٩]. وهكذا، حملت تناقضاً صارخاً في مضمونها. وقد تعزز هذا التناقض بقانوني العودة والمواطنة. فقانون العودة فتح باب الحصول على الجنسية والمواطنة «الكاملة» لليهود فقط، دون أي اعتبار آخر، وبذلك فانه، في جوهره، يعدّ قانوناً دولياً عبر إقليمي، لأنه يدعى امتداد الجنسية الاسرائيلية لمواطنين آخرين، خارج اسرائيل، ويخضعون لدول أخرى[١٠]، في حين أنه كان على العرب في اسرائيل اكتساب الجنسية الاسرائيلية بوسائل مختلفة ومعقّدة، كالاقامة في «اسرائيل» في حدود تواريخ معينة، أو بالميلاد أو بالتجنس[١١].

أمّا بالنسبة لأنظمة الطوارىء البريطانية، فقد كان من المتوقع ان تبادر السلطات الى الغائها بعد إقامة الدولة، خصوصاً وأنها طبقت بحق اليهود وزعمائهم، الذين اعترضوا، حينذاك، على اصدارها وطالبوا بالغائها في أكثر من مناسبة. لكن السلطات الاسرائيلية بعثت الحياة في هذه الأنظمة مرة أخرى، خصيصاً ضد العرب في اسرائيل، وذلك عندما فرضت الاحكام العسكرية على مناطق تركزهم الرئيسة الثلاث، في الجليل والمثلث والنقب، واعتبرت تلك الانظمة أساساً لذلك. وسرعان ما تطوّر ذلك الامر، الذي بدا مؤقتاً واستثنائياً في البداية، الى نظام حكم عسكري شامل، ذي جهاز خاص به، سيطر على المناطق العربية واستثنى اليهود المقيمين داخلها. وقد استمر هذا النظام يعمل، بصرامة شديدة، طوال العقد الأول من حياة الدولة. وفي العام ١٩٥٧، تمّ ادخال تعديلات عليه، نزولاً عند تطوّرات داخلية مختلفة، ممّا خفّف من القيود المفروضة على حرية تنقّل العرب، ثمّ عُدّل هذا النظام، مرة أخرى، في مطلع عقد الستينات، الى ان أُلغي في العام ١٩٦٦، في حين بقيت أنظمة الطوارىء، كما هي، نافذة المفعول وقابلة للتطبيق في أي وقت، إنْ دعت الضرورة[١٢].

وضمن الأطر القانونية المؤثرة، وبخاصة على الحياة التنظيمية للعرب في اسرائيل، القوانين المتعلّقة بحرية التنظيم. إن الوضع المتعلق بهذه الناحية يستند، في اسرائيل، الى قانون الجمعيات العثماني الصادر في العام ١٩٠٩، وهو قانون يتيح لأية مجموعة اقامة أي تنظيم يعنّ لها، بما في ذلك التنظيمات السياسية، شريطة ان لا تكون غايته الربح المادي، وان لا يمس النظام العام، ولا يفرض هذا القانون الحصول على ترخيص مسبق من السلطة لاقامة التنظيم أو الجمعية المزمع انشاؤها، بل ينبغي ابلاغ السلطات بذلك فقط. لكن هذا التنظيم يخضع لأنظمة الطوارىء؛ إذ يحق لوزير الدفاع اعتبار أية جمعية أنها غير مشروعة دون إبداء الأسباب. وهو الامر الذي تمّ، بالفعل، لتصفية جمعيات وتنظيمات عربية كثيرة، بما في ذلك نوادٍ رياضية، اتهمت بأن وجودها ليس سوى تغطية لاهداف سياسية. وفي العام ١٩٨٠، صدر قانون جديد للتنظيمات، قضى بحظر أي تنظيم يشجب قيام دولة اسرائيل أو طابعها الديمقراطي، أو يُعتقد بأنه سيستعمل كستار لاعمال غير قانونية[١٣]. وفي العام ١٩٨٨، أصدر الكنيست قانوناً أساسياً تضمنت مواده رفض أية قائمة انتخابية تسعى للترشيح وخوض انتخابات الكنيست، إذا ثبت أنها تعارض وجود اسرائيل كدولة للشعب اليهودي ـ في إصرار على الطابع اليهودي للدولة ـ أو ترفض الصيغة الديمقراطية للدولة أو تحرض على العنصرية[١٤]. هذه الأطر القانونية المتصلة بتنظيم الحياة السياسية، تدعمت في مواجهة الاقلية العربية، بوجود

شبه اجماع لفترة ممتدة بين الاحزاب الاسرائيلية كافة، على الحيلولة دون قيام حزب أو مؤسسة ذات طبيعة عربية بحتة[١٥]. وحينما كانت السلطات تتنبّه الى وجود ثغرات قانونية، يمكن ان تنفذ منها تكوينات عربية معيّنة، فانها سرعان ما كانت تعمل على سدها، الامر الذي حدث مثلاً، عندما تأسّست «جماعة الارض» في نهاية عقد الخمسينات و«حركة الارض» في منتصف عقد الستينات.

وممّا تجدر الاشارة اليه، أنه في ظل عدم وجود دستور مدوّن في اسرائيل، فان الكنيست يملك صلاحية إصدار ما يشاء من قوانين، وأن هذه القوانين مقدّمة على ما سواها، وأن أية جهة، بما في ذلك المحكمة العليا، لا تملك حق إبطالها. ويعني ذلك، ببساطة، انه بالنسبة للقوانين التي قد تصدر عن الكنيست، وتتضمن انتهاكات للحقوق المدنية أو السياسية للعرب في اسرائيل، كانعدام مساواتهم بالمجتمع اليهودي، وإخضاعهم للكثير من الاجراءات الاستثنائية، وانعدام تطبيق العدالة بمكيال واحد داخل الدولة، ليست موضعاً للنقض من أية جهة. ومن الامثلة التي تنطوي على دلالة بهذا الخصوص، أنه حينما طرد بعض السكان العرب من الجزء الشرقي من مدينة القدس، بعد احتلاله العام ١٩٦٧، حدث ان تقدّم أحد المقيمين العرب المطرودين بطلب لشراء شقة سكنية في الحي اليهودي، المبني حديثاً في هذا الجزء، فأصطدم طلبه بالرفض. وقد أقرّت المحكمة العليا، بدورها، ذلك الرفض، ملاحظة ان «الطلب يتعلّق بحي يهودي، الامر الذي يعني ان اليهود وحدهم يملكون الشروط اللازمة للعيش فيه»[١٦].

في بداية وقوعهم تحت هذه الاوضاع، نظر الكثير من العرب في اسرائيل الى دولة اسرائيل، نظرتهم الى الحكام الاجانب الذين سبق وان حكموا البلاد، معتبرين ان الواقع الجديد، على قسوته، مؤقت، وأنه لا بدّ من التكيّف معه. وكان هؤلاء افتقدوا، في السنوات الاولى، للاطار القيادي القادر على التعامل مع هذه المستجدات، بحيث لم يكن بقي في الميدان سوى قيادات من الحزب الشيوعي[١٧]. ومع ذلك يبدو أن بعضهم، حاول أن يجرب حظه مع السلطة الجديدة، بالعمل على إقامة حزب عربي خالص، لكن انعدام التجربة السياسية والمراقبة الشديدة والوسائل الحاسمة التي اتخذتها السلطات ضد الذين عملوا في هذا الاتجاه، قضت على تلك المحاولات بالفشل[١٨].

وهكذا، فان الفئات التي أرادت القيام بنشاط سياسي معيّن أو التعبير عن آرائها، لم تجد أمامها سوى سبيل الانضمام الى الحزب الشيوعي، أو التعاون معه، أو مع أحزاب أخرى صهيونية، بحسب الاوضاع. أمّا النشاط العربي «المستقل»، فقد تميّز، طوال السنوات العشر الاولى من حياة الدولة الصهيونية التي اتسمت بوطأة الحكم العسكري، بعقد الاجتماعات ومؤتمرات الاحتجاج على هذا الاجراء أو ذاك، من الاجراءات التي تمسّ العرب من حين الى آخر. لكن تلك النشاطات، كانت تجرى تحت رقابة دقيقة من جانب السلطات، حتى ان الحكام العسكريين، أصدروا أوامر إقامة جبرية بحق ٤٠ شخصية من الذين دعوا للمؤتمر الذي أُعلن فيه عن قيام «الجبهة العربية» في السادس من تموز (يوليو) ١٩٥٨[١٩]. كما ان تلك الجبهة اضطرت الى تغيير اسمها الى «الجبهة الشعبية»، لأن السلطات «لم تكن لتتحمل قيام جسم له طبيعة عربية قومية»[٢٠]. ويعنينا، في هذا المقام، الاشارة الى برنامج الجبهة، الذي يبيّن طبيعة الفكر الذي وقف خلفها؛ فقد تعهّدت الجبهة بالعمل على إلغاء الحكم العسكري، ووقف مصادرة الاراضي العربية، وإرجاع الاراضي المصادرة الى أصحابها، والغاء التمييز العنصري بين المواطنين، واستعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية، والعمل على عودة اللاجئين العرب الى ديارهم[٢١]. بذلك، تكون الجبهة أفصحت عن الاهتمام بتحسين شروط حياة العرب في دولة اسرائيل، وأخذت في الاعتبار أحد أهم أبعاد القضية الفلسطينية وهو «حق

العودة»، دون إبداء التعرض بسوء لوجود دولة اسرائيل، بالرغم من ان الجبهة كانت إحدى القوى المتأثرة في نشأتها وفكرها بالتيار القومي العربي ـ الناصري أساساً ـ صاحب المواقف الجذرية من الوجود الاسرائيلي في تلك المرحلة. وهنا يبدو الحرص على مراعاة القيود القانونية في ممارسات فعاليات الحركة السياسية للعرب في اسرائيل، كما يظهر هذا الحرص، أيضاً، من أن «جماعة الارض»، التي خرجت من رحم «الجبهة الشعبية» في العام ١٩٥٩، حينما قررت إصدار مطبوعة، على شكل نشرة، التزمت بأمرين: الاول، هو أن يُصدر تلك النشرة في كل مرة، أحد أعضاء الجماعة؛ والثاني، هو تغيير اسم النشرة، في كل مرة، مع الاحتفاظ بكلمة «الارض» للدلالة على وحدة المصدر، مثل «شذى الأرض»، و«نـداء الارض»، و«هـذه الارض» وهكـذا. حدث هذا على اعتبار أن القانون الاسرائيلي لا يسمح بإصدار صحيفة دون رخصة مسبقة، لكنه يسمح بإصدار نشرة لمرة واحدة فقط[٢٢].

وإذا كانت السلطات نجحت، قبل أفول عقد الخمسينات، في الاطاحة بالجبهة الشعبية وجماعة الارض على التوالي، فإن التجربتين لم تمرا دون عوائد على العرب في اسرائيل؛ فقد أسهمتا، مع عوامل أخرى، في إدراك السلطات لضرورة تخفيف قيودها لامتصاص نقمة الاقلية العربية. وكان ذلك بداية عملية طويلة، أدت الى الغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦. ومن ناحيتها، وعت القوى العربية الفاعلة الدرس، مما أغنى فكرها وخبرتها السياسية. ويمكن إعتبار الاهداف التي أعلنت عنها «حركة الارض» في العام ١٩٦٤، بمثابة نقلة نوعية في الفكر السياسي للعرب في اسرائيل ونتاج لتلك الخبرة. لقد بلورت الحركة فكراً سياسياً تجاوز في مضمونه أوضاع العرب في اسرائيل ومطالبهم داخل الكيان الصهيوني، نحو أفق القضية الفلسطينية والقضية العربية، وربط بين الجانبين بشكل بالغ الوضوح. فلم تتحدث الحركة، فقط، عن «حق اللاجئين في العودة»، كما كان شأن الجبهة الشعبية في نهاية عقد الخمسينات، وإنما تطرّقت، أيضاً، كما جاء في عقد تأسيسها، وعلى لسان قيادتها، الى «ضرورة إقامة دولة عربية فلسطينية، فالعرب في اسرائيل ليسوا أمة، لكنهم قطعاً، ودون جدل، جزء من أمة كبيرة... إن عرب هذه البلد كانوا وسيبقون، دائماً، جزءاً من الشعب العربي الفلسطيني، الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي. ولكن حقهم في إقامة دولة عربية فلسطينية سلب منهم بالقوة». ضمنت الحركة هذه الافكار، جنباً الى جنب، مع هدف «نيل حقوق المواطن العربي في اسرائيل ومساواته، والنضال ضد التمييز والحكم العسكري وسلب الاراضي وهدم البيوت، دون تجني على حق الغير في العيش بسلام». وتعتبر الافكار، التي صيغت بناء عليها هذه الاهداف، مختلفة بمقاييس منتصف عقد الستينات، سواء بالنسبة للفكر السياسي القومي العربي، أو بالنسبة لفكر الحركة السياسية الفلسطينية. فلم يكن جائزاً، في تلك الفترة، عربياً أو فلسطينياً، الحديث عن شرعية للدولة الصهيونية، حتى ولو في مقابل شرعية لدولة فلسطينية. أكثر من هذا، أن حركة الارض أثارت إمكانية «ان تعيش اسرائيل في سلام، كجزء عضوي في الشرق الاوسط، وكعضو في إتحاد فدرالي بينها وبين الشعوب العربية المتحدة، إذا أقيمت دولة فلسطين، ومرت فترة كافية، تبرهن خلالها، انها تخلت عن أطماعها التـوسّعيـة»[٢٣]. ولأننا نعلم، الآن، ان الفكر السياسي الفلسطيني، عموماً، لم يطرح فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين التاريخية. الاّ في منتصف عقد السبعينات، الامر الذي تمّ عبر مخاض مؤلم، ونعلم ان الحديث عن شرعية لدولة اسرائيل لم يطرح الا في نهاية عقد الثمانينات، كما ان الجانب الخاص بصورة الشرق الاوسط والمنطقة العربية لم يكن ضمن الهموم الملحة على

الفكر العربي والفلسطيني قبل مطلع عقد التسعينات، فان التساؤل الذي يثار هو عما إذا كان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كما عبّرت عنه مقولات «حركة الارض»، أكثر استشرافاً لما ستؤول اليه حقائق الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية؟

على كل حال، فقد استخدم سيف القانون ـ كما وضعته وفسّرته وطبّقته السلطات الاسرائيلية ـ في استئصال «حركة الارض»، وما ارتبط بالعرب في اسرائيل من أطر تنظيمية أشتمت منها رائحة البعد الاستقلالي في الفكر والحركة. بيد ان خبرة الحركة على قصر عمرها، خلقت، بدورها، زخماً بين العناصر الواقعة خارج حومة الحزب الشيوعي، ووطّدت قاعدة في فكرهم السياسي، مفادها، أن السلطات لن تتساهل، على الاطلاق، مع أية قوة لها طبيعة فلسطينية خالصة، مهما كان شكلها. وأنه من الافضل العمل وطرح المطالب والافكار في ظل أطر وتكوينات ليس من شأنها إثارة السلطات وقوانينها، تحاشياً لضرباتها قدر الامكان. وقد بدأ العمل، في ظل هذه القناعة، منذ مطلع عقد السبعينات، ولا زالت أصداؤها تتردد، على نحو أو آخر، في الفكر والحركة السياسية للعرب في اسرائيل حتى الوقت الحاضر. وهناك مثلين بارزين، في هذا الصدد، أحدهما يعود الى أواخر عقد السبعينات، والآخر أقرب تاريخياً، يعود الى مطلع العقد الحالي. فأثناء التحضير لانتخابات الكنيست التاسع في العام ١٩٧٧، برزت ميول لدى بعض الفعاليات العربية في اسرائيل، وخاصة في إطار الحزب الشيوعي، لخوض الانتخابات على أساس قائمة عربية منفصلة لاستقطاب الاصوات العربية المبعثرة على جميع القوى والأحزاب الاسرائيلية. وتحسباً من لجوء السلطات الى الاجراءات القانونية التقليدية التي تمنع تشكيل قائمة عربية مستقلة، تمّ تشكيل «الجبهة التقدمية للسلام والمساواة»، بحيث ضمّت، الى جانب عمودها الفقري من قوى الحزب الشيوعي، عناصر من الوسط اليهودي لها ذات الافكار والرؤى، كحركة «الفهود السود»[٢٤]. كذلك فانه استغلالاً للقانون الاسرائيلي في ما يخص انشاء الجمعيات العثمانية، استعاضت القوى التقدمية عن تشكيل جبهة واحدة، قد يتمّ الاطاحة بها دفعة واحدة، بانشاء وتسجيل جمعيات ذات أهداف اجتماعية وثقافية محدّدة، لكن ذات طابع فلسطيني واضح. وكانت الاستراتيجية المحركة لهذا التصرّف، هو أن تكون الجمعيات المختلفة والمستقلة من ناحية التسجيل القانوني، محاور مترابطة للعمل الوطني الفلسطيني. ومن المثير هنا، ان الأسماء التي ارتبطت بتكوين هذه الجمعيات، ومن ثم بتلك الاستراتيجية، هي الاسماء نفسها التي إقترنت، سابقاً، بحركة الارض[٢٥]. هذا التحرك العربي السياسي، من خلال الانتشار، تكرر في سياق حملة الانتخابات للكنيست الثالث عشر في العام ١٩٩٢. فاذا كان كثيرون عبّروا عن أسفهم، لعدم قدرة القوى السياسية العربية عن تكوين قائمة موحّدة، لأن هذا الوضع أضاع على هذه القوى فرصة الحصول على ما بين ١٥ و١٧ مقعداً من مقاعد الكنيست، ومن ثم فرصة أن يكون هؤلاء القوة الثالثة في اسرائيل بعد العمل والليكود، فان البعض نظر الى هذه الظاهرة على أنها آلية مقصودة، لأنه «ليس من مصلحة العرب في اسرائيل ان يتحدوا في قائمة واحدة تكون لها الصفة القومية، مما قد يدفع السلطات الى منعها من خوض الانتخابات»[٢٦]، كما أن قائمة عربية موحّدة، قد تخلق لدى الوسط اليهودي استقطاباً مضاداً للوجود السياسي العربي في اسرائيل[٢٧].

ان بروز فكر سياسي مشابه في طروحاته العلنية لرؤى حركة الارض، احتاج الى مرور نحو ربع قرن من الزمن، وذلك حينما أعلن «الحزب الديمقراطي العربي» في نيسان (ابريل) ١٩٨٨

نفسه، كأول حزب عربي مستقل تماماً في الوسط العربي في اسرائيل، وضمّن برنامجه السياسي كثيراً من الافكار التي عبّرت عنها الحركة في منتصف عقد الستينات، مثل احقاق الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية في اسرائيل، وتحقيق المساواة الكاملة والعدالة، والعمل على إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة بجانب اسرائيل، والعمل على توثيق العلاقات العربية ـ اليهودية والتعايش السلمي بين الشعبين، وضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للارض المحتلة منذ العام ١٩٦٧[٢٨]. لقد نشأ هذا الحزب، بأفكاره وطروحاته هذه، على خلفية تفاعلات كثيرة، تأثّرت بها الأطر القانونية السياسية المحيطة بالعرب في اسرائيل، كان من نتيجتها التوصل الى ان «محاولة ضبط التطورات الجارية بين الفلسطينيين في اسرائيل والسيطرة عليها، حتى باستعمال الوسائل المتطرفة، لم تعد مجدية»، ممّا أقنع بعض المسؤولين الاسرائيليين بأن «جهاز مراقبة الاقليات فشل في أداء مهمته»[٢٩].

ان بروز الحزب الديمقراطي العربي، ومشاركته في الحياة البرلمانية الاسرائيلية، قد يكون أحد أهمّ تجليات تطوّر الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. وهذا يقود الى تحري تطوّر الشق المتعلق بسلوك الطريق البرلماني لتحقيق المطالب الذاتية في هذا الفكر عموماً. لقد سمح المشرّع الاسرائيلي للعرب بالاشتراك في الانتخابات العامة منذ العام ١٩٤٩، لكنه سلبهم، مطولاً، حق التعبير السياسي والحزبي المستقل، الأمر الذي هيّأ مجالاً خصباً لنشاط الاحزاب الاسرائيلية الصهيونية، على أمل تصيّد الاصوات العربية. وفي هذا السبيل، فان ترشيحات العرب للمشاركة في الانتخابات، عادة ما كانت تجرى عبر الارتباط بالقوى السياسية الاسرائيلية. وقد وصف أحد المسؤولين الاسرائيليين هذه الوضعية، بدقة، حين ذكر «ان الصراع الحزبي في المناطق العربية، يمثل صراعاً باسم اليهود ولمصلحتهم»[٣٠]. وعموماً، كانت نسبة المشاركة العربية بالتصويت، ولفترة طويلة، مرتفعة. ولم تكن تلك الظاهرة انعكاساً لحالة تحديث في الوسط العربي، وإنما إرتدت الى سيادة فكرة سياسية بين العرب، جوهرها، ان المشاركة في مواسم الانتخابات، تشكّل ورقة ضاغطة على السلطات، سواء كان التصويت الى جانب القوة الحاكمة أم الى جانب المعارضة. وكذا، لأن الاقبال على التصويت غالباً ما كان وسيلة للاحتجاج على تشريعات معيّنة للحكومة القائمة، أو لدعم الاحزاب التي تتبنّى برامج انتخابية، تقوم على انتقاد التشريعات والقوانين الخاصة بالعرب، والمطالبة بتشريعات بديلة، تحقق المساواة أو تحافظ على الحقوق العربية[٣١]. وقد كان للقوى الحزبية المختلفة، بما في ذلك الاحزاب الموغلة في عدائها للعرب، نصيب من الاصوات العربية، تحت وطأة ضغوط معينة[٣٢]. على ان فكرة الاعتقاد في جدوى المشاركة في الحياة النيابية ـ وبخاصة من خلال التصويت في الانتخابات ـ لم تحظ باجماع منذ البداية، ولا زالت موضعاً للجدل بين الفعاليات العربية في اسرائيل، حتى الآن. ففي بداية الامر، كانت فكرة مقاطعة العرب للانتخابات مطروحة بينهم، لكنها بقيت مجرد فكرة فردية ومن جانب بعض الفئات[٣٣]. وبحلول منتصف عقد السبعينات، نشطت هذه الفكرة، وتبنّتها أطر تنظيمية بعينها، كجماعة أبناء البلد والحركة الوطنية التقدمية والحركة الاسلامية، ثمّ بدأت تكتسب أرضية جديدة من انتخابات الى أخرى، حتى أنها انعكست على متوسط نسبة المشاركة العربية بالتصويت في الانتخابات من ٨٠ بالمئة في عقدي الخمسينات والستينات الى نحو ٧٠ بالمئة في مطلع العقد الحالي.

والواقع ان فكرة المقاطعة والامتناع عن التصويت، تجد أصولها في فلسفة معيّنة تراوح بين اعتقاد البعض، على مستوى فردي أو جماعي، بأن الانتخابات لا تعني العرب من قريب أو

بعيد، وأنها لن تعود بالنفع على الاقلية العربية، بينما هي عند آخرين، تعبير عن موقف سياسي بحت، أساسه عدم الاعتراف بالمؤسسات الصهيونية[٣٤]. وينتمي موقف الحركة الاسلامية الى هذه الفئة الاخيرة، التي تعتقد ان خوض الانتخابات، يعني الاعتراف باسرائيل، الامر الذي يتناقض لديها مع الشريعة الاسلامية. هذا الى جانب رؤية الحركة بأن أي تغيير سياسي من جراء الانتخابات، لن يكون جذرياً كما هو مطلوب[٣٥]. والملفت للانتباه، ان الحركة الاسلامية تلتقي، في هذا التحليل، مع حركة أبناء البلد «العلمانية»، التي تتحفظ من امكانية تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في دولة اسرائيل اليهودية[٣٦]. ومن الواضح أن هذه الرؤية تختلف عن أفكار أصحاب نهج المشاركة وإمكانية التغيير من داخل المؤسسات الاسرائيلية، كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي، الذي يرى مؤسسه وزعيمه، عبدالوهاب الدراوشة، أنه إذا نجح العرب في تشكيل قائمة موحّدة (بين الحزب الديمقراطي والقائمة التقدمية مثلاً)، فانهم يستطيعون الحصول على ١٤ مقعداً في الكنيست، ويصبح هؤلاء ثالث قوة بعد العمل والليكود»[٣٧]. وبالطبع لنا ان نتوقع ان الجدل بين تياري المشاركة والمقاطعة البرلمانية، داخل منظومة العرب في اسرائيل على مستوى الفكر والحركة، له فعله المؤثر على وحدة التصوّر السياسي وعلى مستوى فعالية الأداء السياسي، وبشكل خاص، في أثناء مواسم الانتخابات النيابية. لكن هذا الجدل يمثّل، في الوقت نفسه، أحد العناصر التي تؤجج التساؤلات السياسية على الصعيد الجماهيري. ذلك ان تحليلات الفعاليات السياسية العربية في اسرائيل، تنطوي على محاججات ثرية، لا سيما ما يتعلّق منها بموضوع الهوية الذاتية والمستقبل السياسي لهذه الجماهير. وفي هذا السياق، تبدو القوى المناصرة للمقاطعة، أكثر ميلاً الى النزعة الانفصالية عن الكيان الصهيوني، وأقرب الى اتخاذ مواقف جذرية تجاهه؛ وربما أخرجته، كلية، من دائرة الشرعية، وهو ما يعيد الى الاذهان المواقف التاريخية الاولى للفكر السياسي العربي والفلسطيني تجاه الوجود الصهيوني في المنطقة العربية وفلسطين.

ان هذه الازدواجية إزاء الاقتراب أو الابتعاد من الآلية البرلمانية لتحقيق الاهداف، تمثّل إحدى خصائص الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. وثمة جانب من هذا الفكر لا يعير قضية العمل البرلماني أو غير البرلماني أية أهمية، مؤمناً بأن القضية الاساسية المطروحة في اسرائيل، قانونياً وسياسياً، ليست قضية المساواة أو تحقيق الحقوق المدنية أو مدى اندماج الاقلية العربية في المجتمع الاسرائيلي، الخ، بل أن القضية هي في وجود أقلية قومية لا سبيل الى ادماجها في الدولة اليهودية بأية وسيلة كانت، حيث أن هذه الدولة لن تسمح بالمساواة ـ بمعناها الديمقراطي الشائع ـ حتى ولو أصبح العرب غالبية فيها. وفي هذا المضمار، يثير هؤلاء التساؤل عن مصير الديمقراطية الاسرائيلية، ومساعي المساواة، إذا أصبح العرب أكثرية في المستقبل؟ والاجابة لديهم، هي أن اسرائيل سوف تلغي الديمقراطية أو تجلي العرب قسراً عن الدولة[٣٨].

لعله من الواضح ان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، أصبح يثير، ضمن تأمله وتقويمه للاطار القانوني السياسي والنظامي للوجود العربي في اسرائيل، قضايا وتساؤلات على قدر بالغ من الجدية والتعقيد، وتنتمي الى ذلك النوع الذي تصعب الاجابة عنه في المدى القريب. لكننا لا نعثر على هذا القدر من الحيرة في ما يتصل بموقف هذا الفكر من العمل في إطار السلطات المحلية أو العمل البلدي المحلي. ففي هذا الجانب نجد ما يشبه الاجماع حول ضرورة المشاركة الايجابية[٣٩]. وقد يفسّر ذلك بعاملين، الاول، هو اتساع الهامش المسموح به قانونياً في إطار المحليات، كالانتخاب

الشخصي المباشر، وليس من خلال قوائم كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية. ومن هنا ينتخب سكان القرية أو المدينة مَنْ يعتقدون أنه (أو انهم) يمثّل مصالحهم[٤٠]. والثاني، هو أن الشؤون المحلية تتصل بالحياة اليومية والخدمات الملحّة العاجلة للمجتمع العربي، ممّا يجعلها تحظى بأهمية مضاعفة بالنسبة لهذا المجتمع، كما أن التركّز الجغرافي للعرب في اسرائيل، يمكّنهم من التعبير عن إرادتهم بشكل أكثر صراحة.

في حدود هذين العاملين، وفي ظل قناعة الكثيرين من العرب في اسرائيل، بما في ذلك قوى سياسية لها وجودها ووزنها النسبي، كحركة ابناء البلد والحركة الاسلامية، بعدم القدرة على اختراق مركز السياسة الاسرائيلية، يمكن القول مع آخرين، ان نقل الموضوعات السياسية المركزية الى المستوى المحلي والقيادات المحلية ـ التي يجمعها إطار تمثيلي واحد هو اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية ولجنة المتابعة المنبثقة عنها ـ يعتبر من الظواهر الهامة في ابداعات الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، وكذا في التطوّر الحاصل لديهم في أشكال التعبير السياسي[٤١]. بعبارات أخرى، نجحت الاطر التنظيمية العربية، المسموح وغير المسموح بها، ذات الطبيعة الانفصالية أو الاندماجية داخل الحياة السياسية الاسرائيلية، في نقل المفهوم التقليدي الضيّق للعمل البلدي المحلي، والارتقاء به الى المستوى السياسي الأوسع. ومؤشرات ذلك كثيرة؛ فالانتخابات المحلية، ينظر اليها ـ عربياً واسرائيلياً ـ على أنها، من حيث الجوهر، انتخابات سياسية، واختباراً حساساً للمزاج السياسي في الشارع العربي[٤٢]. كما ان مناسبة «يوم الارض»، أكثر أشكال الممارسات والتعبيرات الوطنية شهرة في المحيط العربي في اسرائيل، هي احدى منتجات «اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية». ونظرة عابرة الى دستور هذه اللجنة وأهدافها تشي بطبيعتها السياسية. لقد صيغ هذا الدستور تحت شعار سياسي هو «المساواة ولا أقل من المساواة» على الصعيد الداخلي، وجاء فيه على الصعيد الخارجي، «الوقوف مع تطلّع الجماهير العربية نحو السلام العادل والثابت، الذي لا يتحقق الا بضمان الاحترام المتبادل للحقوق المشروعة لشعوب المنطقة بما فيها الشعب الفلسطيني». وفي ختام أعمال مؤتمرها العام الثاني في شباط (فبراير) ١٩٨٤، أصدرت اللجنة القطرية وثيقة لا يمكن التشكيك في صدورها عن فكر سياسي واضح المعالم، حيث أكدت «على ان الجماهير العربية في اسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني، ويعنيها ان يحقق هذا الشعب حقوقه المشروعة المعترف بها. وفي الوقت نفسه، فان الجماهير العربية جزء من الدولة، تتقاسم المصير في الوطن مع جماهير الشعب اليهودي، وتتقاسم معها المعاناة من جراء سياسات حكومة اسرائيل الداخلية والخارجية. ان الجماهير العربية تعيش في وطنها كحق شرعي لها وليس منّةً من أحد، وهي تواجه سياسات تمييز ضدها، منذ قامت الدولة». ثمّ تطرقت الوثيقة الى الدعوة للكفاح من أجل المساواة[٤٣].

من ناحية أخرى، يمكن التوقف عند تقويم بعض الفعاليات السياسية العربية للعمل المحلي. فالحركة الاسلامية التي لا تنظر بعين الرضى الى العمل البرلماني، لا تتخذ الموقف عينه بالنسبة للبعد المحلي من الممارسة السياسية. ولذا، تشارك الحركة بفاعلية في الانتخابات المحلية من منطلق «ان تسلم السلطات المحلية، سوف يعود على الجماهير بالخير ويجنّبها قيادات المطامع والمحسوبيات»[٤٤]. وفي انتخابات آذار (مارس) ١٩٨٩، فازت الحركة بخمس من مجموع ٤٨ مجلس محلي عربي، وتمكّنت من تقديم خدمات كبيرة وعاجلة على الصعيد المحلي[٤٥]. ومن المؤكد ان الحركة الاسلامية تدرك ان نهج الاحتكاك بالحياة اليومية والمجتمع المدني يعطيها شرعية قوية، كما يفسح لها ولغيرها

ولغيرها من القوى المحظور عليها ممارسة السياسة مجالاً للانغماس بين الجماهير، دون الحاجة الى تصريح قانوني لن تحصل عليه. وربما تدرك هذه الحركة وغيرها، ان موقفاً سلبياً من العمل المحلي ـ الى جوار الموقف السلبي من العمل البرلماني ـ سوف يكون بمثابة موقف للرفض العربي الذي لا معنى له، وقد يؤدي الى عزوف الرأي العام عنها، بينما هي بمشاركتها على الصعيد المحلي، وفي إطار ما هو ممكن ومتاح قانونياً، ترفع رسالة الى ذوي الشأن عن طبيعة قوتها الحقيقية، التي لا يريد الآخرون الاعتراف بها.

الفكر السياسي في بيئته الاجتماعية ـ الاقتصادية

يلحظ المتابع لمحتوى السياسة الاسرائيلية تجاه الواقع الاجتماعي الاقتصادي للعرب في اسرائيل، بما في ذلك الابعاد الفكرية الثقافية، أن القيادة الصهيونية المتنفّذة في اسرائيل، كانت على درجة عالية من الحيطة لأثر التغييرات الممكنة في هذا الواقع على الفكر والممارسة السياسية للأقلية العربية داخل اسرائيل، وأنها كانت تعلم جيداً ان تجليات الفكر السياسي لهذه الأقلية لن تجنح بعيداً عن حقائق هذا الواقع. ومن ثم، سعت هذه القيادة جهدها لتكييف الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعرب في اسرائيل بحيث يلائم خيارات الدولة اليهودية، بغض النظر عن حجم الآلام التي سببتها هذه العملية للوسط العربي. لكن الشيء المدهش، ان متابعة موازية لمسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل أو تجلياته في الممارسة، تخرج بانطباع موازٍ آخر، هو ان العرب في اسرائيل كانوا، بدورهم، على وعي بما يعتمل على ساحتهم من ممارسات لنظام الغالبية الصهيونية الحاكم. وعلى سبيل المثال، يلاحظ ان السلطات الاسرائيلية عملت، دوماً، على تضييق مساحة الارض المتاحة للعرب، بأعمال المصادرة والنهب تحت مسميات مختلفة، حتى أنها قلصت معدل المساحة المتاحة للقرويين العرب من ١٩,٦ دونماً للفرد في العام ١٩٤٥ الى أقل من دونم واحد في العام ١٩٦٢[٤٦]. وهذه ولا شك سرعة قياسية في عملية الفصل الداخلي للمواطن عن «أمه» الارض، وهي عملية لا يقصد بها سوى تكريس يهودية الدولة. وفي المقابل، يلاحظ أن عرب الجليل لجأوا ـ ضمن آليات أخرى ـ الى إعاقة هذه العملية باصلاح الاراضي المهملة وغرسها زيتوناً، والبناء عليها بسرعة فائقة أيضاً، وذلك للتدليل على إعمارها وملكيتها، الامر الذي أدهش رئيس الوكالة اليهودية في أثناء جولة له، ذات مرة، في منطقة الجليل، بحيث علّق قائلاً بأن العرب يسعون الى إعاقة إجراءات الاستيطان والتهويد[٤٧]. إن اجراءاً من هذا القبيل، على بساطته، يقدّم مظهراً تطبيقياً لفكر سياسي بعيد الغور... فاذا كانت الارض العربية مهدّدة بفكر التهويد والاستيطان الصهيوني، بذريعة أنها مهملة، فان الاجراء المضاد والمعقول هو استصلاح الارض وغرسها زيتوناً ومساكن ومرافق. وعندئذٍ تكون فكرة الاستيطان العربي للحفاظ على الارض، الرد الطبيعي والعملي على فكرة استلاب الارض بالاستيطان اليهودي.

ان معظم السياسات الاسرائيلية الزاحفة نحو مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعرب في اسرائيل، والتي يتقدمها فيلق من القوانين متعدّدة الغرض، لا يمكن فصلها عن غاية اسرائيل العليا تجاههم، وهي تبديد هويتهم القومية وتسخيرهم للمجتمع الاسرائيلي الصهيوني. فهدف «دمج» العرب في جسد الدولة والمجتمع، لم يكن هدفاً لاسرائيل، اذا استثنينا النزر اليسير من القوى ذات الوزن الهامشي فيها[٤٨]. ومع ذلك، أثبتت الخبرة، ان مجالات السيطرة الاجتماعية والاقتصادية، ولجم الانطلاق الثقافي والتطوير الذاتي، أعطى مردوداً عكسياً، على طول الخط، في الفكر السياسي للعرب

في اسرائيـل، حتى ليمكن الزعم بأن هذا الفكر نشأ، خاصة في شطره المتصل بالمسار الاجتماعي والاقتصـادي، في سياق المحاولة المستميتة للرد على الاجراءات الاسرائيلية المحمومة للسيطرة على الاقليـة العربية عبر التأثير على بيئة حياتها ومجال حركتها ووجودها اجتماعياً وإقتصادياً. فكأن السياسة الاسرائيلية بوغتت من حيث إحترست بشدة! لقد أسهمت عملية مصادرة نحو ٧٥ بالمئة من الاراضي الزراعية العربية الى انخفاض عدد العمال الزراعيين من ٨٠ بالمئة في العام ١٩٤٨ الى نحو ١٠ بالمئة في نهاية عقد الثمانينات[٤٩]، الامر الذي أدّى ـ مع أسباب وتداعيات أخرى ـ الى تهميش القطاع الزراعي بمجمله، وهجرة المزارعين الى قطاعات عمل أخرى، مع ما ترتب على ذلك من دفع القـرويـين الى خارج قراهم[٥٠]. وقـد حقق هذا، جزئياً، هدفاً عزيزاً لدى السلطات، وهو التوسيع الظاهـري للمسـافة الفاصلة بين الانسان العربي الفلسطيني والارض. الا أن هذا الانقلاب على مستوى العمل، خلق فكراً جديداً حول العلاقات الاجتماعية والأسرية على حساب الفكر والعلاقات التقليدية[٥١]. وكان من جراء ذلك، فضلاً عن ارتفاع مستوى التعليم، وبروز سياسات التمييز لصالح العمال اليهود ضد العمال العرب (الذين كانوا فلاحين)، أن تعزز الوعي السياسي، وتراكم الشعور بالاضطهاد القومي، الى جانب نمو الوعي بالتمايز الطبقي[٥٢].

إن العمال العرب المنتشرين على مساحة واسعة من قطاعات العمل الاسرائيلي، لم يقوموا بأعمالهم وهم مغمضو الأعين والعقول عن مظاهر التمييز من حولهم. ومعظم هؤلاء، لم ينفصلوا كليـة عن منـاطق سكنـاهم الاصلية، حتى أولئك الذين لم يبق لهم من الارض شيئاً نتيجة المصادرة[٥٣]. ولا شك ان النظر والمراقبة يعقبهما الفكر والتدبّر؛ إذ رأى هؤلاء الطبيعة المزرية للكثـير من الاوضـاع العـربيـة، حيث يفتقـر نصف مراكـز التجمعات العربية الى الخدمات الاسـاسيـة، ويبدو بعضها وكأنه يعيش خارج الدولة، مقارنة بأوضاع المجتمع اليهودي[٥٤]. ورأوا، أن الذين يخدمون في الوسط العربي، كممثلين للحكومة ومتعاونين معها، تأبدوا في مراكزهم لعشرات السنـين، دون أن يحـدثـوا تغيـيراً ايجابياً يذكر لصالح مواطنيهم[٥٥]، ممّا أفقدهم صدقيتهم وقدرتهم على ضبط الاجيال الجديدة. ورأوا، ان الهستدروت، الذي يسيطر على أكبر الفاعليات الاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي قبلهم على أساس أنهم أعضاء متساوون في الحقوق والواجبات، لكن سياساته، كأحد أذرع السلطة لم تتغير تجاههم، من حيث تحسين الخدمات أو الاجـور أو المـراكز القيادية، بل وأن الدائرة العربية في الهستدروت، التي تتحكم في أوضاع العمال العرب وتشرف عليهم، لا يرأسها عربي، وأن ثلثي العمال العرب، وهم أكثر من ١٠ بالمئة من أعضاء الهستدروت لا يسمح لهم بممارسة النشاط النقابي عبر الاجهزة النقابية المخصّصة لذلك، وان الهستدروت لم يُشد مستشفى واحداً في المناطق العربية، كما يفعل مع اليهود، وأنهم عموماً ـ أي العمال العرب ـ أول مَنْ يجرى الاستغناء عنهم، وآخر مَنْ يتمّ تشغليهم بحسب الظروف[٥٦]. وقد كان المثل البارز لهذه الناحية الاخيرة، ما حدث بُعيد بداية تدفق هجرة اليهود السوفيات السكانية منذ أواخر عقد الثمانينات[٥٧]. إن الاحتكاك بهذا الواقع، بما انطوى عليه من تحـول كبـير للعرب في اسرائيل من مجتمع زراعي تقليدي الى هامش المجتمع الصناعي الاسرائيلي كعمالة غير مستقرة الاوضاع أو المعالم، أدّى الى تبلور وعي سياسي بأهمية حيازة الاقتصـاد المستقل والكيان الذاتي المستقل، والصعود الى قطار القوى السياسية الأقرب الى النـزوع القـومي العـربي الفلسـطيني. وقد لوحظ، بالفعل، وجود علاقة إرتباط بين التصويت البـرلـماني العـربي لصـالح القوى الحزبية ذات البعد العربي الفلسطيني، وبين نمو الطبقة

العمالية العربية[٥٨]. ولا يقدح في صحة هذا الاتجاه، ما يراه البعض من أنه حدثت تطورات هامة في الطبقة العاملة العربية والاقتصاد العربي، من حيث نمو نسبة أصحاب الياقات البيضاء، وتدني نسبة العمال غير المهنيين لصالح العمال المهنيين، أو بروز طبقة وسطى عربية من تجار ومقاولين وسماسرة وأصحاب أعمال، وتراكم رؤوس أموال بين يدي هذه الطبقة. ذلك أن تبلور هذه الحقائق الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، من دون رغبة اسرائيلية في توسيع الفرص المتاحة للقوى الجديدة (عمالية كانت أم غير عمالية)، دعّم اتجاه البحث عن أطر سياسية واقتصادية وكيانية خاصة، تستوعب الطموحات الذاتية للعرب في اسرائيل، وتستجيب للتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي لحقت بهم[٥٩].

وليس أكثر مدعاة للتأمل، في أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية الاسرائيلية على تطور الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، من الجانب المتعلّق بالتعليم. فالتناقض، في هذه الناحية، يبدو صارخاً بين طموحات السياسة التعليمية الاسرائيلية تجاه العرب، وبين النتائج التي تحققت بالفعل. ففي الوقت الذي تطلعت فيه السلطات الى جعل حقل التعليم المجال الاساس لافراغ الفكر والثقافة العربيين من مضمونهما، فانها لم تنجح في زرع قيم جديدة بديلة، حتى لو كانت القيم الصهيونية. إن البديل القيمي الذي تريده السلطات لم يكن واضحاً في يوم من الايام، لأن هذه السلطة لم تسع الى ادماج العرب في كيان الدولة، دولة اليهود. كما لم تعمل على تثبيت منظومة القيم العربية، لشعورها بخطورة هذه الخطوة على هوية الدولة، بزعم أنها ستصبح دولة ثنائية القومية. ولما كانت منظومة القيم العربية ليست بعيدة المنال عن العرب في اسرائيل، وبخاصة منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، فضلاً عن أن العرب في اسرائيل ليسوا بعيدي العهد بهذه القيم عموماً، فان نمو مستوى التعليم العربي ـ بالرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي جابهته ـ ونمو الجماعة العلمية والنخبة الاكاديمية العربية، بمرور الوقت وبمثابرة كبيرة، أصبح بمثابة مادة متفجرة داخل الكيان الاسرائيلي، على حدّ تعبير أحد الباحثين اليهود[٦٠]، وعاملاً قوياً مضافاً لبلورة الوعي السياسي المناهض للنظام الاسرائيلي الحاكم. والأصل في ذلك يعزى الى ان قضم البنية الاقتصادية للعرب بمصادرة أراضيهم والسيطرة على مواردهم، ما ظهر منها وما بطن، وعدم الاهتمام بتنمية المناطق العربية، جعل العرب ينظرون الى العلم، كطريق حقيقي، وحيد تقريباً، للتحرر من وضعهم المتدني وللارتقاء الذاتي. وتحت وطأة هذا الواقع، نما عدد مَنْ أتمّوا تعليمهم الجامعي، وإن بشق الأنفس، حتى بلغ نحو ١٤ ألفاً في العام ١٩٨٧، بينهم ٣٥٠٠ يحملون درجة الماجستير والدكتوراه، وينضم اليهم كل عام نحو ١٢٠٠ خريج جامعي جديد، وبين هؤلاء، جميعاً، نحو ٢٥ بالمئة من العناصر النسائية[٦١]. ولا شك ان أول ما تبحث عنه نخبة كهذه، هو سوق العمل المناسب والمركز الاجتماعي المناسب، لكن سوق العمل مغلق باستمرار، وذو سقف معيّن لا يمكن تجاوزه بحكم القانون وسياسة التمييز. فمن بين قرابة ٤٩ ألف موظف حكومي في العام ١٩٦١ كان الموظفون العرب ٥٠٠، أي نحو ١ بالمئة تقريباً من مجموع الموظفين، في حين كان السكان العرب يشكلون ١١ بالمئة من مجموع سكان الدولة[٦٢]. وفي العام ١٩٧٨ كان عدد المراكز الحكومية الكبيرة ٢٢٨٧ مركزاً، لم يشغل منها العرب سوى ٣٧ مركزاً، أي بنسبة ١ الى ٦٠ المئة، وكان في الجامعات نحو ستة آلاف مركز أكاديمي كبير لليهود، في مقابل ٢٠ مركزاً مماثلاً للعرب أي بنسبة ١ الى ٣٠٠ بالمئة. وفي العام ١٩٨٥، لوحظ أن ٤٢ بالمئة من المهندسين العرب لا يجدون عملاً في مجال تخصّصهم، وأنه من بين ٩٨٠ منصباً في وزارة المعارف في رتبة مفتش فما فوق، لا يوجد سوى ٣٢ عربياً فقط. وحتى نهاية عقد الثمانينات، لم

يشغل أي عربي منصبّاً في المحكمة العليا أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى أو البنوك أو الشركات الزراعية والصناعية أو الدوائر الثقافية[٦٣].

هذه المعادلة الصعبة بين أشواق النخبة العربية المتنامية والطلب العربي على المناصب من جانب، والرفض والصدود الاسرائيلي من جانب آخر، عقدت السؤال في ذهن النخبة حول مستقبل العرب عموماً في الدولة اليهودية، وأثارت فكراً جديداً حول كيفية الخلاص، وأذكت الميول العربية الفلسطينية الانفصالية لديهم. والفكرة، هنا، أن كياناً خاصاً بالعرب في اسرائيل، ولو من خلال صيغة الحكم الذاتي، أو عبر الانضمام لدولة فلسطينية مستقلة، سوف يفتح الآفاق أمام النخبة العربية المتراكمة والمضغوطة داخل اسرائيل. وضمن الرؤى التي برزت، في هذا الاطار، أنه حتى في حال قيام دولة فلسطينية مستقلة، دون التحاق العرب في اسرائيل بها، سوف تشتعل المنافسة على جذب ولاءاتهم بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، بحيث يرغم هذا الواقع الجديد السلطة الاسرائيلية، على تقديم حوافز ومغريات ايجابية أمام النخبة العربية الفلسطينية داخل اسرائيل. فكأن النخبة العربية في اسرائيل ترى لها مصلحة أكيدة في بلورة كيان فلسطيني، سواء كان هذا الكيان داخل اسرائيل أو خارجها[٦٤]. وفي تقديرنا، ان هذه الأفكار سوف تكسب مناصرين جدد لها في الوسط العربي، ليس، فقط، على مستوى النخبة العلمية والاكاديمية، بل، أيضاً، بين النخبة الاقتصادية وسائر القطاعات العربية في اسرائيل، وذلك في ضوء تداعيات الهجرات السكانية الجديدة والمتواترة من مناطق ورثة الاتحاد السوفياتي السابق، أو من أنحاء أخرى لسبب أو آخر. فهذه القوة السكانية المضافة الى الشق اليهودي، وبسبب إيلائها الأولوية في التراتب الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في الدولة الصهيونية، تهدد بتفاقم أزمات الوسط العربي من المناحي كافة (العمل ـ السكن ـ الموارد ـ التنمية، الخ)، وتهدّد، على نحو خاص، الرهان العربي التقليدي على تنامي القوة السكانية العربية، وباختراق مناطق التركز السكاني العربي لاصلاح الخلل، المتصوّر يهودياً، في التوازن السكاني لصالح العنصر اليهودي، الامر الذي سوف يسهم في زيادة السخط والاحساس بالاغتراب بين العرب، وهو ما حدثت إرهاصاته الاولى بالفعل، طبقاً لمراقبين من جهات مختلفة[٦٥].

الفكر السياسي في إطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي

من المسلم به أن الوجود العربي في جوف اسرائيل والاشكاليات التي نجمت عن ذلك، هو أحد منتجات تطوّر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي حقيقة الامر، فان انقطاع العرب في اسرائيل عن محيطهم الوطني والقومي، لم يكن انقطاعاً بالمعنى المطلق، وإنما وجدت، دائماً، سبل للتواصل مع هذا المحيط والتأثر به. وتأكدت هذه السبل وتوطّدت بفعل تطورات جمّة، كان أبرزها احتلال اسرائيل للبقية الباقية من فلسطين، ولقاء العرب في اسرائيل مع أبناء جلدتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، مما مثّل منتجاً آخر من منتجات الصراع الممتد في فلسطين ومن حولها.

قبل العام ١٩٦٧، كان التواصل الوجداني والروحي والفكري يتمّ عبر إنصات الأقلية العربية للخطاب السياسي والفكري والثقافي العربي من خلال الاذاعة والتلفزيون، ممّا كان يخفف من وحشتهم وشعورهم بالعزلة[٦٦]، ويذكرهم أنهم ربما كانوا أقلية في اسرائيل، لكنهم غالبية في المنطقة[٦٧]. وليس عسيراً ان ندرك ذلك التجاوب السياسي من جانب العرب في اسرائيل مع

المجتمع العربي الفلسطيني الكبير، عبر الحدود، حتى قبل حصول التواصل العضوي مع الضفة والقطاع. فالتحولات الايديولوجية بينهم تواكبت والتطوّر الايديولوجي والفكري في المنطقة العربية إنْ على مستوى المضمون أو على مستوى الرموز والأشكال. وممّا يذكر، في هذا الخصوص، ان نهوض التيار القومي بينهم في أواخر عقد الخمسينات (جماعة الأرض) وحتى منتصف عقد الستينات (حركة الأرض)، تزامن مع تباشير قيام أول وحدة عربية في العصر الحديث بين مصر وسوريا، ومع نهوض مماثل في التيار القومي عموماً[٦٨]. كما أن الشعارات التي رفعتها الحقبة الناصرية القومية، وغيرها من الحركات القومية، وهي الوحدة والحرية والاشتراكية، بغض النظر عن الترتيب بينها، هي ذاتها الشعارات التي عبرت عنها الاهتمامات السياسية للفعاليات العربية في اسرائيل[٦٩]. وقد جاء تأييد هذه الفعاليات للحزب الشيوعي، الذي وصل ذروته في منتصف عقد الخمسينات، على خلفية تأييد الحزب للشعارات القومية العربية، بما في ذلك حق تقرير المصير للعرب في اسرائيل[٧٠]. وحينما حدث الافتراق بين الحركة القومية والشيوعيين في الخارج، تغيّرت ميول العرب في اسرائيل، ولم يعد للحزب الشيوعي مكانته السابقة بينهم[٧١].

وبالرغم من ان الهزيمة العربية في العام ١٩٦٧ أحدثت فجوة كبيرة في وجدان العرب في اسرائيل، نتيجة اكتشاف الفرق بين ما كان سائداً على الصعيد الاعلامي وبين القوة الحقيقية للحركة القومية[٧٢]، فان سيادة الشعور القومي، وبخاصة تجاه دور الوحدة العربية في حسم الصراع لصالح العرب، استمرت حتى غياب عبد الناصر بوفاته في العام ١٩٧٠[٧٣]. على ان نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في مجملها، كانت بالغة التأثير على مسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل. فقبيل الحرب، كانت الظروف السائدة تسمح بوجود توازن دقيق، الى حد كبير، بين صلتهم الوجدانية والفكرية بالقومية العربية والوطنية الفلسطينية، وبين مواطنيتهم الاسرائيلية القائمة بحكم الامر الواقع؛ فالانقطاع المادي مع المحيط العربي الفلسطيني، ووطأة الحكم العسكري، وكثرة الابواب المغلقة أمام هؤلاء، شجعت قطاعاً منهم على توفيق أوضاعهم مع هذه الظروف، آملين ان يحدث التغيير من الخارج. لكن نتائج الحرب قلبت الموازين في أكثر من ناحية، لعلّ أهمها تعاظم الشعور بالانتماء للعالم العربي والتعاطف الكامل مع الاخوة في الضفة والقطاع[٧٤]. ومن الامثلة المعبرة، التي تضيء بشأن صحة هذا التحليل، ما ذكره أحد المثقفين العرب في اسرائيل قائلاً: «كانت تعقد اجتماعات بين بعض الكتاب والشعراء العرب وبعض نظرائهم من اليهود... غير أن هذه النشاطات توقفت، تماماً، غداة حرب العام ١٩٦٧ مباشرة. فقد جرفت نشوة النصر كثيراً من اليهود، واستنتج المترددون على هذه الاجتماعات [من العرب] ان الاساس هو ان مشكلة سوء العلاقة بين اليهود والعرب لا يمكن فهمها أو ازالتها من طريق الحديث الودي بين الطرفين»[٧٥]. كما ان تعرض مئات من النخبة الفكرية المثقفة من العرب، لاجراءات احترازية شديدة العنف في أثناء أيام الحرب نفسها، ووقوع معظم هؤلاء تحت التعذيب البدني والنفسي، وتواكب ذلك، مع اندلاع عنف على المستوى الشعبي ضد العرب عموماً[٧٦]، لا بدّ وانه وجد صداه بين العرب وأقنعهم بصعوبة التعايش، وقاد الى تحجيم العناصر التي اعتقدت في امكانية الحياد في الصراع الدائر في المنطقة بين دولتهم (الدولة اليهودية) وشعبهم العربي الفلسطيني[٧٧]. بعبارة أخرى، لقد ظهر أن محاولة التوفيق بين انتماء العرب في اسرائيل الى الامة العربية وبين المواطنة الاسرائيلية هي محاولة طوباوية محكوم عليها بالفشل. ومن ثمّ، بدأ هؤلاء يبحثون عن هوية أكثر ثباتاً[٧٨]. ومن جانبها، افترضت السلطات الاسرائيلية ان العرب سوف يكونون دليلاً لعرب ١٩٦٧، من حيث أنهم أكثر معرفة باليهود وباسرائيل. الا أن هذا الافتراض إنقلب

الى عكسه تماماً، لأن سرعة التبلور القيادي في الضفة والقطاع، بالتوازي مع نمو حركة المقاومة الفلسطينية ومكانة السياسة الفلسطينية، ضاعف حجم الضغوط على الذين أرادوا اتخاذ موقف عدم التحيّز من العرب في اسرائيل. وبالنسبة للأجيال الشابة، تحديداً، برزت معضلة على المستوى الفكري، جوهرها ان معرفتهم المتفوقة بجغرافية اسرائيل ولغتها وعاداتها، جعلتهم عرضة للضغوط الخارجية للمشاركة في أنشطة المقاومة[٧٩]. فظهرت بينهم توجهات لممارسة العنف، وأرتبط بعضهم بتنظيمات المقاومة الفلسطينية في الضفة والقطاع وخارجهما[٨٠]، ممّا أبرز ميولاً للمشاركة في نهج العنف والمقاومة المسلحة كسبيل لحل القضية الفلسطينية، وهي ميول لم تكن ملموسة، من قبل، بين العرب في اسرائيل[٨١]. وكلّما اكتشف مشاركات في العنف من جانب الشبيبة العربية في اسرائيل، كلما ازدادت مشاعر عدم الثقة من جانب المجتمع اليهودي، وتصاعدت من ثم العداوة تجاه العرب، وتوسّعت دائرة الشكوك المتبادلة بين الجانبين[٨٢].

لقد كان زوال الفاصل الجغرافي بين شطري فلسطين التاريخية عاملاً هاماً في تطوّر الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، لا سيما في جوانبه الخاصة بنمو المشاعر الوطنية وصحوة البعد الفلسطيني وبعث الثقة في الذات الوطنية. على أن تماثل السياسة الاسرائيلية على الجانبين كان، بدوره، عاملاً حاسماً في هذا الاطار. حدث هذا التماثل في أكثر من ناحية، في مصادرة الارض وبناء المستوطنات وسياسة التهويد ونهب الموارد المائية وإعاقة التطوّر الزراعي والصناعي بكل قسوة، الخ. وإذا كان الوضع القانوني للعرب في اسرائيل، كمواطنين في الدولة، اختلف عن وضع أهالي الضفة والقطاع، فان المعاملة التي تلقاها الطرفان من الغالبية اليهودية الحاكمة، كانت متماثلة، وهذا، طبقاً للبعض، أنتج مشاعر مشتركة بين الجانبين، بحكم وحدة منبع العداوة[٨٣].

وفي غمار المستجدات التي فرضتها نتائج حرب العام ١٩٦٧، جاءت نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وما صحبها من شعور نسبي بالثقة والاطمئنان، وما لحقها من تصاعد للعامل الفلسطيني في الصراع عموماً[٨٤]، كي تأجج الفكر السياسي في الوسط العربي في اسرائيل من منطلقات جديدة، وتساهم في استقطاب هذا الفكر بين تيارين رئيسين: فمن جانب، طالب الشيوعيون، على الدوام، بضرورة التضامن مع سكان الضفة والقطاع، لكنهم ظلوا على حذر من المضي الى أبعد من ذلك، كما أكدوا دوماً، أنه يجب ان يكون هناك سبيلان ومنظوران مختلفان لحل مشاكل المجموعتين السكانيتين. فبالنسبة للعرب في اسرائيل، يجب الاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق متساوية ضمن الدولة. وبالنسبة لسكان الضفة والقطاع، يجب قيام دولة فلسطينية. ومن جانب آخر، ظهرت أفكار العناصر والحركات الاكثر جذرية وراديكالية، التي مالت الى تأكيد الروابط بين كل أبناء الشعب الفلسطيني، وعلى ضرورة الكفاح المشترك ووحدة الهدف. وكانت النقاشات بين هذين التيارين حادة في أغلب الاحيان[٨٥]. والحق، أن الخلاف الفكري حول علاقة مستقبل العرب في اسرائيل بمسار القضية الفلسطينية، لم يكن مستحدثاً بعد العام ١٩٦٧، فقد سبق لفعاليات عربية في اسرائيل قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ان عبرت عن رؤى متباينة، نسبياً، بهذا الخصوص. غير ان هذا الاستقطاب أصبح أكثر الحاحاً ووضوحاً، بفعل نمو الحركة الوطنية الفلسطينية، وتميّز البعد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتحول العميق من الهوية القومية الى الهوية الفلسطينية[٨٦].

إن احدى الحقائق المستجدة بعد العام ١٩٦٧ في الحياة السياسية للعرب في اسرائيل،

هي تسارع وتيرة نمو تنظيمات المجتمع المدني وشدة انتشارها وتغلغلها في الانحاء كافة، جغرافياً واجتماعياً. وعلى الرغم من ان معظم هذه التنظيمات إكتست بالطابع غير السياسي من حيث الشكل، الا أنها تبنت تصوّرات ذات مضامين سياسية، تجلّت في مواقف محددة تجاه هموم المجتمع العربي الفلسطيني في اسرائيل من ناحية. والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى. وتعزى ظاهرة الانتشار التنظيمي، جزئياً، الى حالة التحسّن النسبي في مستوى الحياة بين العرب في اسرائيل، بعد تطوّر سوق العمل لصالحهم، نسبياً أيضاً، بسبب توسع النشاط الاقتصادي الاسرائيلي، وبخاصة حتى منتصف عقد السبعينات، وتوسع سوق العمل، مع حلول قوة العمل من الضفة والقطاع لأماكنهم السابقة المتدنية[٨٧]. لقد منح هذا الوضع الجديد، فرصة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للقوى الشبابية والعمالية والمثقفة، والالتفات، بقدر من الاستقلالية، نحو الارتقاء بالاطر التنظيمية بهدف حماية أية مكتسبات ذاتية والعناية بالمجتمع العربي. وهكذا ظهرت حركة أبناء البلد (١٩٧١)، لجنة المبادرة الدرزية (١٩٧٢)، الحركة الوطنية التقدمية (١٩٧٣)، اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية (١٩٧٤)، الاتحاد القطري للطلاب الثانويين (١٩٧٥)، لجنة الدفاع عن الاراضي العربية (١٩٧٥)، إتحاد الطلاب الجامعيين (١٩٧٥)، جمعية المبادرة الاسلامية (١٩٧٦)، لجنة إحياء ذكرى راشد حسين (١٩٧٧)، حركة النهضة العربية (١٩٧٨)، حركة الصوت التقدمية (١٩٧٨)، جمعية أنصار السجين (١٩٧٩)، جمعية تكريم عبدالرحيم محمود (١٩٧٩)، الحركة الاسلامية (١٩٨٣)، لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل (١٩٨٧)[٨٨].

ان امعان النظر في ظاهرة التراكم التنظيمي وتجلياتها السياسية بين العرب في اسرائيل، والتي تبلورت بعد العام ١٩٦٧، قد يصل بنا الى الزعم بأن فعالياتهم قدّمت إضافات هامة، جزئياً، بالنسبة للفكر السياسي الفلسطيني، بينما يمكن اعتبارها إضافات أساسية بالنسبة للفكر السياسي العربي[٨٩]. من هذه الاضافات، امكانية الارتقاء بأطر التنظيم من المستوى المدني، محدود المطالب والأهداف، الى آفاق العمل السياسي الأكثر رحابة. بعبارة أخرى، فان الفعاليات العربية في اسرائيل، إتبعت آلية إبداعية، قوامها تكوين نهر سياسي عريض متدفق من خلال تجميع روافد فرعية مدنية الطابع. وتعطي حيثيات تكوين «لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل» مثلاً واضحاً في هذا المضمار. فهذه اللجنة، التي يطلق عليها «برلمان الجماهير العربية في اسرائيل»، هي، في أصلها، إطار جبهوي يضم، في جنباته، روافد معظمها ينتمي الى المجتمع المدني، كاللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، أعضاء اللجنة التنفيذية العرب في الهستدروت، اتحاد الكتاب العرب، اتحاد الطلاب العرب الجامعيين، اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، أعضاء مركز نقابة المعلمين العرب، اللجنة القطرية لأولياء أمور الطلاب العرب، أعضاء الكنيست العرب[٩٠].

هناك إضافة أخرى، تتعلق بمصدر سلطة التنظيمات والأطر؛ فهذه التنظيمات تستمد شرعيتها من الجماهير العربية مباشرة، وليس من خلال القوانين التقليدية للسلطات الحاكمة. وممّا يذكر، في هذا الصدد، ان السلطات الاسرائيلية حاولت، في أكثر من مناسبة، الطعن في شرعية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، من خلال مقاطعتها وعدم الاعتراف بها، غير ان هذه المحاولات لم تجد نفعاً في مواجهة ثقة أعضاء اللجنة بأن شرعيتهم ووجودهم نابعان من انتخاب الجماهير العربية لهم، وهو ما أجبر المسؤولين على مراجعة حساباتهم والتعامل مع اللجنة، دون التخلي عن محاولات اضعافها واستخدام تكتيكات كثيرة في سبيل القضاء عليها[٩١]. وفي تقديرنا، أن الاصل المدني

للأطر السياسية، حيث يكون الاحتكاك برجل الشارع أمراً ميسوراً وممكناً في كل وقت، يجعل مهمة الاطاحة بهذه الاطر من جانب السلطة بقرار علوي سياسي، دون الاصطدام بالقواعد الجماهيرية، في حكم الامور الشاقة. كما أن شعبية هذه الاطر، تمنحها صدقية بين الجماهير، الامر الذي يتضح، تماماً، في الالتزام بتعليماتها، واقتفاء خطواتها، كونها قريبة من نبض رجل الشارع، تسير على وقع خطواته، وتتفاعل مع طموحاته.

العرب في اسرائيل والفكر السياسي لحركة المقاومة

لا ريب في أن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل تأثّر بالفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة. السؤال، هنا، هو الى أي حد كان هذا التأثر؟ وبصيغة أخرى، هل كان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، مجرد صدى لفكر المقاومة الفلسطينية، والبرامج الفلسطينية، التي تمثّل رؤى منظمة التحرير الفلسطينية، خلاصتها، منذ منتصف عقد الستينات؟ أم انه كان للعرب في اسرائيل رؤاهم الخاصة، المختلفة، جزئياً، عن المشروع الفلسطيني العام؟

ان محاولة موضوعية للاجابة عن هذا السؤال، ينبغي ان تنطلق من ضرورة أخذ ظروف الواقع المغاير للعرب في اسرائيل منذ عام النكبة، بمعزل عن بقية شرائح الشعب الفلسطيني، في عين الاعتبار. ومن هذا المنظور، فان من المحتمل، تماماً، ان يعثر المراقب على جوانب اختلاف لدى شريحة العرب في اسرائيل، لكنها جوانب اختلاف مبررة ومسببة، لها دواعيها الموضوعية. ثم انه اذا كان الفكر السياسي لحركة المقاومة عالج جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية من منطلقات مختلفة (بين فصائل المقاومة مثلاً)[٩٢]، فما وجه الغرابة في العثور على جوانب اختلاف، في هذه المعالجة، بين تيارات الحركة السياسية والمدنية للعرب في اسرائيل، وبين هذه التيارات جميعاً وبقية فعاليات الحركة السياسية الفلسطينية ـ الأم؟ وهكذا، فان الادعاء بأن الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كان وليد الظروف الموضوعية، المحيطة به، على الصعيد الداخلي، فقط، مع إهدار أثر تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية، كما جسدتها منظمة التحرير الفلسطينية بخاصة، هو إدعاء يجافي الصواب. كما أنه ليس صحيحاً، ان طروحات الحركة السياسية للعرب في اسرائيل، هي مجرد ترديد بارد لطروحات الفكر السياسي لحركة المقاومة، كأن العلاقة، والحال هذه، بين الجانبين، تمثّل حالة تتقاطع فيها دائرتين، دون أن تتطابقا تماماً.

لقد اتبعت منظمة التحرير الفلسطينية، لسنوات عدّة، نهج الابتعاد عن القضية السياسية للعرب في اسرائيل، وبقي طرحها الاساس، في هذا الخصوص، يتلخص في أن المصير السياسي لهم، سوف يتقرر بتحقيق الاهداف الأساسية الكبرى للنضال الفلسطيني، أي بتحقيق شعار «الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين». ولم تجر أية مراجعة لهذا النهج، حتى عندما أقر البرنامج المرحلي القاضي باقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع في العام ١٩٧٤. وكانت حكمة ذلك النهج، ان التعامل مع قضايا العرب في اسرائيل، المختلفة نسبياً، (وخاصة تلك المتعلقة بحقوقهم المدنية والسياسية في اسرائيل)، سوف يفسّر على أنه اعتراف باسرائيل وإقرار بشرعية احتلالها لفلسطين. وقد تعرّض هذا المنظور للانتقاد على أساس «ان احتلال الضفة والقطاع، لم يمنع منظمة التحرير الفلسطينية من التعاطي مع قضايا الاستيطان والقمع والانتخابات البلدية والخيارات السياسية، دون ان يعني ذلك، بحال، الاقرار بشرعية الاحتلال. وهكذا فانه من الضروري وضع تصوّر لسياسة فلسطينية تجاه العرب في اسرائيل لأكثر من سبب، ليس أقلها أهمية ان

الدولة الديمقراطية في فلسطين هي هدف بعيد المنال، وبالتالي، فان وضع العرب في اسرائيل سوف يستمر لوقت معين، مما يقتضي وضع هذه الحقيقة القاسية في الحسبان»[٩٣]. وفي موقف غير بعيد من هذا التحليل، انتقد البعض موقف المنظمة من انتفاضة يوم الارض الاولى (آذار / مارس ١٩٧٦)، وتحميلها أكثر من اللازم، باعتبار ان «أجهزة الاعلام الفلسطيني، على اختلاف اتجاهاتها، برعت في مواكبة تلك الانتفاضة، دون أن يواكبها، في الحقيقة، عمليات عسكرية جريئة من جانب المقاومة الفلسطينية، وباعتبار أنه لم يكن هناك تنسيق بين انتفاضة الجليل وعمليات عسكرية في مناطق أخرى، وأن الانتفاضة أبرزت عدم وجود جهاز مهجري قادر على متابعة جماهير العرب في اسرائيل»[٩٤].

وما يستلفت الانتباه ويدعو للدهشة، ان تطور الفكر السياسي الفلسطيني العام، وبخاصة تجاه التسوية وأساليب النضال، وتطوّر نضال العرب في اسرائيل وأطرهم السياسية والتقائهم في كثير من النقاط مع أهداف حركة المقاومة الفلسطينية، وهو ما برز في برامجهم السياسية ومواقفهم وسلوكهم الفعلي، لا سيما منذ بداية الانتفاضة الكبرى، وقطعهم لمسافة كبيرة على طريق «الفلسطنة»[٩٥]، واعلانهم عن القبول بما تقبل به المنظمة، بالرغم من ان ما تقبل به المنظمة لا يتماثل، تماماً، ومطالبهم الذاتية[٩٦]، كل ذلك، لم يواكبه وضوح في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركة المقاومة عموماً تجاه العرب في اسرائيل. وبالرغم من ان منظمة التحرير الفلسطينية، خرجت، أحياناً، عن حذرها التقليدي تجاههم، واتخذت مواقف محدّدة من نضالهم البرلماني (مثلاً في العامين ١٩٨٨ و١٩٩٢)[٩٧]، فما زال، في مطلع العقد الحالي، مَنْ يردد انتقادات أواخر عقد السبعينات، وانْ اختلفت الصيغ، ومن هؤلاء مَنْ يعتبر ان إحدى اشكاليات التطوّر السياسي للعرب في اسرائيل، هي في افتقاد البرنامج الفلسطيني العام لتوجه محدّد تجاههم، فهذا الفراغ «يساهم في بلبلة مسارهم السياسي، ويساهم في تكريس حالة العزلة والانفصام لديهم عن الحركة الوطنية الفلسطينية»[٩٨]. ولذلك، فان المطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية ـ الأم هو «فتح حوار موسّع مع العرب في اسرائيل، للتوصل الى أفضل السبل الممكنة لتفعيل نضالهم وبلورة دورهم داخل حركة النضال الفلسطيني»[٩٩]. وعموماً، فان حواراً معمّقاً بين الفعاليات العربية في اسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية، سوف يؤدي الى جسر الفجوة الفكرية والحركية بين الجانبين، مما يقود، بالتداعي، الى وضع اسرائيل أمام خيارات جديدة.

لا يخفى ان هذا النقد، ينطوي، ضمناً، على الاعتراف بحقيقة المسافة الفاصلة بين رؤى الفكر السياسي لعرب اسرائيل ورؤى الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي مسافة لا تخدم قضايا النضال لدى الطرفين. وقد سبقت الاشارة، في اكثر من موضع، الى ان الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، كانت له تشوفاته الابداعية، التي يمكن الافادة منها، فقد تحدّث عن مستقبل «الشرق الاوسط» وعلاقة المنطقة العربية باسرائيل، بعد اقرار حالة سلام، تعترف فيها الاخيرة، بالحقوق العربية والفلسطينية، وذلك في وقت (أو مرحلة) كان فيه مثل هذا الحديث، الذي أصبح معتاداً الآن، في حكم المحرمات، تقريباً، عربياً وفلسطينياً. كما ان القدرات التنظيمية المبتكرة للعرب في اسرائيل، وتوجههم الى تفعيل قوى المجتمع المدني في اتجاه العمل السياسي، في ظل الآلة القانونية والسياسية الجهنمية لاسرائيل وفي مواجهتها، هي أمور لا تخلو من دلالات وعِبَر. الى ذلك، فان من الخصائص التي يمكن استخلاصها من مسار الفكر السياسي للعرب في اسرائيل، ومن تجلياته على مستوى الحركة السياسية، القدرة على تطوير أساليب النضال من خلال التجربة والخطأ ومراجعة الذات، وملكة القراءة الصحيحة، الى

حد مذهل، لمسار الواقع الموضوعي من حولهم، والخروج بصيغ ملائمة للتعامل مع هذا الواقع، بحيث يعنّ لنا وصف هذا الفكر بأنه «فكر التجربة والتطبيق لا فكر النظرية والتحليق». لقد إعتمد هذا الفكر، أيضاً، على سياسة النفس الطويل، فليس بلا مغزى أنه مرّ أربعون عاماً بالتمام والكمال، قبل بروز أول حزب سياسي عربي مستقل يعمل في ظل قواعد الممارسة السياسية داخل اسرائيل. ولا يمكن، في هذا السياق، اغفال حكمة الصيغ الجبهوية التي تعمل في كنفها، وبكفاءة عالية، الحركة التنظيمية للعرب في اسرائيل، علماً بأن عدم التوحد الكامل في نطاق هذه الحركة لا يحمل دلالة سلبية بالضرورة، وإنما هي خاصية لها ظروفها، في ظل الوحش القانوني والسلطوي الاسرائيلي الذي يتربص بها، والذي تتجول هذه الحركة وفكرها في ساحته الداخلية. ولعلّ أحد التساؤلات التي تثيرها مسألة عدم التوحد التنظيمي ـ بالرغم من عدم الاعتقاد في غرابتها ـ يتعلّق بمدى تعبيرها عن درجة تمثل العرب في اسرائيل للواقع الفلسطيني العام خارج ساحتهم؟ وبالمنطق نفسه يثار التساؤل، عمّا يمكن ان يتركه تبلور برنامج فلسطيني متكامل تجاه العرب في اسرائيل من آثار على مسار فكرهم وحركتهم السياسية؟

---

(١) د. علي عبد القادر (تقديم)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات، ١٩٨٧، ص ٦ ـ ٧.

(٢) نزار الطبقجلي، **الوجيز في الفكر السياسي**، (الجزء الاول)، بغداد، ١٩٦٩، ص ٤.

(٣) جورج سابين، **تطور الفكر السياسي**، (الكتاب الاول)، (ترجمة جلال حسن العروسي)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤) اسحق راينر ورعنان أهروني، «دراسة الواقع اليهودي العربي»، **نشرة المعرفة**، القاهرة: مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العدد ١٠، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٥) د. علي الدين هلال، «الفكر السياسي لحركة المقاومة»، في: مجموعة باحثين، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٦٠٤.

(٦) اسحق راينر ورعنان أهروني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٧) صبري جريس، «الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية... معالجة قانونية ـ سياسية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(٨) من اجل مزيد من الاطلاع، انظر: وفيق أبو حسين، **دروز الوطن المحتل في مواجهة التحدي الصهيوني**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢.

(٩) نص وثيقة استقلال فلسطين، في: **وثائق فلسطينية**، منظمة التحرير الفلسطينية: دائرة الثقافة، ١٩٨٧، ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(١٠) Tekiner, Roselle; "Race and Issue of National Identity in Israel", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 23, No. I, February 1991, p. 49.

(١١) ايليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكم: الفلسطينيون في اسرائيل»، في: كميل منصور (اشراف)، **الشعب الفلسطيني في الداخل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ص ٢٨٨.

(١٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦١ ـ ٦٣.

(١٤) أسامة حلبي، «حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٤٧.

(١٥) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، (الجزء الثاني)، بيروت: مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٨٣.

(١٦) زريق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦.

(١٧) عزيز حيدر، «التعبير السياسي الفلسطيني في اسرائيل»، في: كميل منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١١.

(١٨) انظر، د. النعماني أحمد ابراهيم، **التركيب الاجتماعي للمجتمع الاسرائيلي واثره على النسق السياسي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٠، ص ٩٩.

(١٩) صبري جريس، «غرباء في وطنهم... البيئة والاوضاع السياسية للعرب في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ص ٢٨.

(٢٠) حوار مع سميح القاسم، «حول تجربة العمل السياسي في فلسطين المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٥١ ـ ٥٢، تموز ـ آب ـ أيلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٢٩٧.

(٢١) جريس، «غرباء في وطنهم...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(٢٤) خليل نخلة، «تطور الحركة الوطنية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨»، في: **القضية الفلسطينية في اربعين عاماً** (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والكويت: جمعية الخريجين، ١٩٨٩، ص ٣٩٠؛ وغازي السعدي، **الاحزاب والحكم في اسرائيل**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٢٥) نخلة، **المصدر نفسه**، ص ٣٩١.

(٢٦) انظر، علاء سالم، «فلسطين عام ١٩٤٨ وانتخابات الكنيست الثالث عشر»، **نشرة رؤية**، القاهرة: مركز الفالوجا للدراسات والنشر، العدد ١٠ و١١، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩٢، ص ٧٦.

(٢٧) أفنير ريغف، «٨٠ ـ ٩٠ ألف صوت قد تدخل خزانة الدولة»، **عل همشمار**، ٢٤/٥/١٩٩٢.

(٢٨) راجع برنامج الحزب في مؤتمره التأسيسي، في: لطفي الخولي، **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص ٣٣٠.

(٢٩) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٥.

(٣٠) نظام بركات، **النخبة الحاكمة في اسرائيل**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، ١٩٨٢، ص ٥٦.

(٣١) النعماني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٣٢) على سبيل المثال، حصل حزب المفدال على ٣,١ بالمئة من الاصوات العربية في انتخابات العام ١٩٨٨، وعلى ٤,٧ بالمئة في انتخابات العام ١٩٩٢. أنظر سمير جريس، «انتخابات الكنيست الثالث عشر: قراءة في النتائج»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ص ٣٦.

(٣٣) هاني عبدالله، «أضواء على نتائج الانتخابات بين العرب في ظل الاحتلال الصهيوني» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣١، آذار (مارس) ١٩٧٤، ص ٢٠٩.

(٣٤) حوار مع سميح القاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٢.

(٣٥) أفيفاه شافي، «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»، **يديعوت احرونوت**، ٨/٥/١٩٩٢.

(٣٦) د. محمود ميعاري، «الحركة الاسلامية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٣.

(٣٧) يوسف جوئيل، «عرب اسرائيل وقوتهم الانتخابية»، **جيروزاليم بوست**، ٧/٣/١٩٩٢.

(٣٨) انظر للمزيد، د. سعيد زيداني، «المواطنة والديمقراطية والعرب في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٣٩) تصل نسبة المشاركة والاقبال على صناديق الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية والبلدية في القطاع العربي الى نحو ٩٠ بالمئة. أنظر، مها بسطامي، «الانتخابات البلدية والمحلية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ١٥٠.

(٤٠) السعدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥.

(٤١) نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩١.

(٤٢) بسطامي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٤٣) حمادة فراعنة، «المجالس المحلية العربية في فلسطين المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، العدد

٥١ ـ ٥٢، تموز ـ آب ـ أيلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

(٤٤) ميعاري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٤٦) بكر أبو كشك، «الاراضي العربية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ والسياسة الاسرائيلية»، في: خالد عايد (اشراف)، **سياسة اسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١١٨.

(٤٧) **عل همشمار**، ١٩٧٧/٨/١١؛ نقلاً عن **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ١٩٧٧، ص ٥٥٩.

(٤٨) راجع للمزيد، محمد خالد الازعر، «عرب ١٩٤٨ في فلسطين.. رؤية مستقبلية»، **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٧٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص ٩٣ ـ ١١٢.

(٤٩) سليم الجنيدي، **الحركة العمالية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٨٥**، عمّان: دار الجليل، ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣؛ وهاني حوراني، «الممارسة النقابية للهستدروت وسط الاقلية العربية الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٠٥.

(٥٠) Makhoul, Najwa; "Changes in the Employment Structure of Arabs in Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XI, No. 3, Spring 1982, pp. 77 - 78.

(٥١) انظر، ماجد كيالي، **فلسطينيو ١٩٤٨ والانتفاضة**، نيقوسيا: الشرق برس، ١٩٩٠، ص ١٠٨.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٠.

(٥٣) حبيب قهوجي، «العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ص ١١٢.

(٥٤) Mansour, Attalah; "On Integration, Equality and Co-existence", in: Alouph Har-Even, *Every Sixth Israeli*, Jerusalem: The Van Leer Jerusalem Foundation, 1983, p. 88.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٨٩.

(٥٦) سليم الجنيدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨ ـ ٥٠؛ وهاني حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩.

(٥٧) انظر، وليد العمري، «فلسطينيو الداخل بين الهجرة والتهجير»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ٢٠١ ـ ٢٠٧.

(٥٨) د. مصطفى جفال، «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، آب (اغسطس) ١٩٨١، ص ٤٣ ـ ٥٥.

(٥٩) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٠.

(٦٠) ران كسليف، «يهود الشرق الاوسط»، **هآرتس**، ١٩٨٧/٩/٤.

(٦١) **المصدر نفسه**.

(٦٢) جريس، «العرب في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٦.

(٦٣) أنظر للمزيد، كسليف، **مصدر سبق ذكره**؛ Har-even; *op. cit.*, p. 5, and Makhoul, وكذلك *op. cit.*, p. 84.

(٦٤) Heller, Mark; *A Palestinian State: The Implications for Israel*, Cambridge and London: Harvard University Press, 1983, p. 110.

(٦٥) حول هذه الجوانب راجع للمزيد، **دافار**، ١٩٩٠/٢/٨ و١٩٩٠/٣/٤؛ **وعل همشمار**، ١٩٩٠/٢/١٢ و١٩٩٠/٧/٣١؛ **وهآرتس**، ١٩٩٠/٣/٨؛ **ويديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٣/٣٠؛ والعمري، **مصدر سبق ذكره**.

(٦٦) غسان كنفاني، **الأدب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال الاسرائيلي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١، ص ٣٤.

(٦٧) عبدالمنعم سعيد، **وثيقة كوينج وعرب الارض المحتلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ١٤.

(٦٨) د. منذر عنبتاوي (تعقيب)، في: «ندوة القضية الفلسطينية في أربعين عاماً»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧.

(٦٩) حوار مع سميح القاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٦.

(٧٠) جريس، «العرب في اسرائيل»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(٧٢) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥.

(٧٣) «شهادة حسن جبارين عضو اللجنة المركزية لحركة أبناء البلد»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٠ ـ ١٧١، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٧، ص ٩٩.

(٧٤) Rekhess, Eli; "The Palestinzation of Israeli's Arab", in: Har-Even, *op. cit.*, p. 136.

(٧٥) فوزي الاسمر، **عربي في اسرائيل**، (ترجمة د. فوزي لوقا وصوفي عبدالله)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ص ١٣٣.

(٧٦) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٧٧) Peres, Yochanan; "Ethnic Relations in Israel", *American Journal of sociology*, Vol. 76, No. b, May 1971, p. 1031.

(٧٨) الكسندر فلورس، «التأثيرات السياسية عبر الخط الاخضر»، في: الكسندر شولس وآخرون، **الفلسطينيون عبر الخط الاخضر**، (ترجمة محمد هشام)، القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٨٦، ص ٢٦٤.

(٧٩) Peres, *op. cit.*, p. 1031.

(٨٠) ذكرت صحيفة **هآرتس**، ١٩٧١/٧/٢، «ان هناك ٣٠٠ مسجون من عرب ١٩٤٨، بينهم ٢٨٠ أدينوا بارتكاب أنشطة تخريبية». أنظر نشرة **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، مجلد العام ١٩٧١، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٨١) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(٨٢) Peres, *op. cit.*, p. 1031.

(٨٣) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٨٤) سلمان، «المنسيون... عرب فلسطين ١٩٤٨... مرحلة النهوض الوطني»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢، ربيع ١٩٩٠، ص ١٤١.

(٨٥) فلورس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.

(٨٦) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٠.

(٨٧) Makhoul, *op. cit.*, p. 87.

(٨٨) حول بعض التفصيلات، انظر خالد سعيد، «المنظمات واللجان الوطنية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٥٠ ـ ٥١، تموز ـ آب ـ ايلول ـ تشرين الاول (يوليو ـ اغسطس ـ سبتمبر ـ اكتوبر) ١٩٨٤، ص ٣١٧ ـ ٣٢١.

(٨٩) يلاحظ ان معظم الأطر ذات الطبيعة المدنية تشارك في العمل السياسي الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، وذلك على خلاف الامر بالنسبة لمعظم النظم العربية. أنظر، محمد خالد الأزهري، «تطور المجتمع المدني الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢٥ ـ ٢٢٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ٢٧؛ ومحمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، ص ٤ ـ ١٥.

(٩٠) نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٣.

(٩١) حيدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٤.

(٩٢) انظر بالتفصيل، هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠٣ ـ ٦٢٤.

(٩٣) عيسى الشعيبي، «في ضوء انتخابات الناصرة... المسؤولية السياسية لمنظمة التحرير تجاه العرب في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٥٣ ـ ٥٤، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٧٦، ص ٢١٩.

(٩٤) صبري جريس، «مطالب محددة واحتمالات مفتوحة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٧٧، ص ٦٥.

(٩٥) للمزيد انظر، كيالي، **مصدر سبق ذكره**.

(٩٦) انظر، وليد العمري، «فلسطينيو ١٩٤٨ يقبلون بما تقبل به القيادة الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ١٥٥ ـ ١٦٣.

(٩٧) عوض خليل، «منظمة التحرير الفلسطينية والانتخابات الاسرائيلية... من الانكار الى الرهان على التغيير»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٩٨) كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٩٩) هاني الحسن، «تقرير مقدم الى دورة المجلس الوطني الفلسطيني»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٢/٥/٢.